معوقات الصناعة والتصنيع في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي

د. هاني أحمد يونس العبادى(*)

مقدمة

يعد علم الاجتماع الصناعي من الفروع المهمة الحديثة والتخصصية في علم الاجتماع نظرا لاهتمامه بدراسة الواقع الاجتماعي للصناعة والتصنيع. ورغبته المتزايدة بكشف العوامل الموضوعية التي تكمن خلف معوقات التصنيع وسعيه المتواصل إلى تشخيص وتحديد ما هي الانعكاسات الاجتماعية والحضارية التي تتمخض عنها عملية التحول الصناعي لكي يمكن توجيه منطلقاتها ومساراتها القيمة والمجتمعية.

والتصنيع يعد سياسة ينتهجها المجتمع للأخذ بأسباب التنمية اقتصاديا واجتماعيا, ذلك أن مردوداته تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجات المواطنين المادية والمعنوية المختلفة. والتصنيع يحدث تغيرات اجتماعية متنوعة تشمل معظم قطاعات المجتمع , فهو يسهم في تسريع عملية التحضر وزيادة السكان, كما انه يرفع من معايير التعليم.

والتصنيع لا يمكن القيام به في مجتمع ما بمجرد توفر الرغبة والنية, وإنما يقتضي توفر العديد من المستلزمات والشروط الموضوعية والذاتية لضمان نجاحه واستمراره. ولهذا يستلزم التصنيع جملة من المقومات وهي ما طلق عليها شروط

(*) د. هاني أحمد يونس: مدرس بكلية الآداب– جامعة الموصل– العراق.

(ISSN : 2536 - 9555)

ومقومات التصنيع. إلا إننا نجد هناك معوقات ومشكلات عديدة تحول دون تسريع عمليات التصنيع وتؤلف دراسة المعوقات التي تواجه التصنيع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي من الجوانب الهامة في دراسة التنمية الصناعية لما لهذا الجانب من إبعاد اجتماعية واقتصادية لها تأثيرها على المجتمع. وتكمن مشكلة دراستنا في كون التصنيع يعد من ابرز عوامل التقدم والتطور بسبب ما يحدث من تغيير حضاري واجتماعي في المجتمعات البشرية كافة والمجتمعات النامية بصورة خاصة ومنها مجتمعنا العراقي الذي وجد نفسه أمام منجزات عظيمة تمثلت بالتقنية الحديثة المتطورة والكفاءات العلمية الجيدة وازدهار الصناعة والمحاولة للوصول إلى ركب الدول المتقدمة صناعيا قبل الاحتلال الأمريكي.

إلا أن في الوقت الحاضر هناك معوقات عديدة تحول دون تسريع عمليات التصنيع في وتجعل عملية التصنيع في هذه البلدان عمليات معقدة بحيث تمنع الكثير منها في تحقيق إنتاج وفير من ميدان التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تدرس موضوع ذي أهمية كبيرة في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العراق من تغيرات وتحولات تدفع الصناعة نحو أهداف مجهولة لم تظهر معالمها لحد ألان، وقلما تطرق الباحثون الاجتماعيون له عموما والمتخصصين في علم الاجتماع الصناعي خصوصا لقلة عددهم في البلد.

كما تتجلى أهمية الدراسة في كون الصناعة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في دفع التنمية الاقتصادية إلى عملية التطور. وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه القطاعات والمؤسسات الصناعية الحكومية في العراق بوجه عام.كذلك التعرف على المعوقات التي قسمت على شكل محاور مثل محور المعوقات الاجتماعية والثقافية ومحور المعوقات

الاقتصادية ومحور المعوقات السياسية وسوف يطول شرحهم في فصولا قادمة وبشكل مفصل. أخيرا معرفة مدى قوة وتأثير كل محور على الصناعة العراقية وعلى العملية الإنتاجية.

تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث وهي كالتي:-

المبحث الأول: احتوى على مفاهيم ومصطلحات الدراسة

مثل (المعوقات، الصناعة، التصنيع، التنمية)

المبحث الثاني: احتوى على دراسات سابقة

المبحث الثالث: احتوى على الإجراءات المنهجية للبحث

المبحث الرابع: احتوى على المعوقات التي تواجه التصنيع في العراق.

وهو المبحث الرئيسي للدراسة حيث هناك المعوقات عديدة تحول دون سير وتطوير عمليات التصنيع في العراق وتجعل عملية التصنيع في هذا البلد عمليات معقدة بحيث تمنع الكثير منها في تحقيق إنتاج وفير يسد حاجات المجتمع من ميدان التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.وأخيرا عرض الباحث النتائج والتوصيات والمعالجات للبحث.

المبحث الأول

تحديد مفاهيم ومصطلحات البحث

تمهيد

تعتمد أية دراسة علمية على جملة مفاهيم ومصطلحات تهدي القارئ والمتخصص إلى المضامين الخاصة التي تتضمنها الدراسة ولا نتقيد بإعطاء فهم

(ISSN : 2536 - 9555)

المصطلح فحسب وإنما نعرفه بما تريد الدراسة الإفصاح عنه إزاء المفهوم والذي يتناغم مع سياق الدراسة وأطروحتها النظرية ومساراتها العلمية كما اخذ الباحث أهم المفاهيم التي تخص وتنسجم مع طبيعة الدراسة ولأجل زيادة معلومات القارئ سواء كان مختصا أو غير مختص .

أما أهم المفاهيم فهي :

1- معوقاتchallenge (problematic&obstructionist)

2- الصناعة Industry

3- التصنيعIndustrialization .

1- معوقات problematic&challenge obstructionist

معوقات هو ذلك الوضع، الذي يمثل وجوده، أو عدم وجوده، تهديدا، أو إضعافا، أو تشويها، كليا أو جزئيا، دائما كان أو مؤقتا، لوجود وضع آخر، يراد له الثبات والقوة والاستمرار. وإذا نظرنا إلى التحديب اعتباره ثقافيا، فانه يمثل تهديدا أو خطرا أو إضعافا أو تشويها، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يطلق عليه لهذا السبب "المعوق الثقافي"، أما إذا نظرنا إلى معوق باعتباره اجتماعياً فإنه يمثل تهديدا أو خطراً أو إضعافاً أو تشويها لًمجموعة من القيم أو السلوكيات التي تستند إليها منظومة المجتمع القيمية، والمعوق في مجالات عديدة تنعدم فيها الإمكانيات, كالمعوق التكنولوجي، والاجتماعي والاقتصادي والمعلوماتية على سبيل المثال[1].

[1] زكريا داوود www.alwihdah.com 2003 .

ويعرف على انه أي شيء يعترض طريق التقدم انسدادا أكان أم عقبة ومن إي نوع تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. أما هورنبي "فعرفه على انه المعوقات أو أي شيء يعترض طريق التقدم انسدادا أكان أم عقبة ومن أي نوع تحول دون تحقيق الأهداف[2].

وعرفه آخرون "على أنه حالة تعبر عن عدم الاستقرار أو اضطراب نمط العلائق الاجتماعية الذي يهدد وجود احد قيم المجتمع أو احد مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها الأمر الذي يدفع الأفراد بمطالبة إعادة استقرر النمط المهدد أو ردع مسببات اضطرابه[3].

ويمكن تعريف المعوقات إجرائيا هي المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع الصناعي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 4 /2003/9 المتمثلة في التخلف الاجتماعي ونقل التكنولوجي وهجرة الكفاءات العلمية والفساد الإداري ونقص الطاقة والظروف الأمنية السيئة وشحة المواد الأولية وصعوبات النقل التي تحول دون توفير السلع والخدمات للمجتمع واستيرادها من الخارج بشكل ملفت للنظر والتي تحول دون استمرارية وتطور الصناعة والتصنيع وازدهارها في البلد.

2- الصناعة Industry

تعني الصناعة عملية تحويل المواد من حالة إلى أخرى أو هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها وقد اخذ

---

[2] حمدان رمضان (معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي) وقائع المؤتمر الرابع جامعة الموصل، الآداب، 2007، ص34.

[3] حمدان رمضان محمد (المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي)، جامعة الموصل، مجلة آداب الرافدين، 1999، ص14.

(ISSN : 2536 - 9555)

النشاط الصناعي يتجسد بمفاهيم عديدة على اثر تطوره وتنوع اتجاهاته فالنشاط الذي يقوم على أساس استخراج المواد الأولية من جوف الأرض يسمى النشاط التعديني وأما ذلك النشاط الذي ينتج الطاقة الكهربائية أو تجهيز الغاز الطبيعي أو تزويد البيوت والمصانع بالمياه فقد اخذ اسم إنتاج الطاقة والغاز والمياه ولكن هناك أنشطة إنتاجية كالبناء والإنشاء وتصليح الأجهزة المنزلية. مع كونها تستخدم طرائق معقدة نسبيا في عملياتها إلا أنها تدخل ضمن نشاطات أخرى كالنشاط الإنشائي. وعلى ذلك فان كلمة الصناعة Industry تعني غالبا النشاط الإنتاجي.

أما الصناعة القائمة على تغيير المواد الأولية إلى إشكال أخرى وتجري في المصانع وتستخدم الطاقة فيطلق عليها عموما الصناعة التحويلية التي تعرف بأنها النشاط الذي ينطوي على تحوير المواد الخام إلى منتجات نهائية. أو أنها الفعاليات التي يقوم بها الإنسان بتحويل شكل أو طبيعة المواد الأولية إلى مواد أكثر نفعا وهذا التحويل يجري داخل المعامل حيث تجلب المواد الأولية من مناطق متعددة وتسوق المنتجات إلى أسواق مختلفة. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى إن اصطلاح Manufacture والذي نعني به الصناعة التحويلية. قد يعني معنى أخر في العديد من الأقطار. ففي فرنسا مثلا يعني الصناعة العالية المكننة وفي الألمانية Manufakturwaren يقصد بها صناعة النسيج[4].

تعريف الصناعة إجرائيا.هي تحويل المواد الأولية الموجودة في البلد أو المستوردة من الخارج عن طريق تصنيعها وتحويلها ميكانيكيا بواسطة المكائن والمعدات أو يدويا إلى منتجات سلعية وخدمية يستفاد منها المجتمع.

(4) Hans Borsch , A geography OF World Economy Van No strand Reinhold Company , London 1974 second ed , p.138

3- التصنيع Industrialization

اختلف العلماء في تحديد هذا المفهوم، فهناك العديد من المفاهيم الضيقة التي يتبناها علماء الاقتصاد الصناعي حيث ينظر هؤلاء إلى الصناعة والتصنيع من زاوية اقتصادية بحتة بعيدة كل البعد عن الزاوية الاجتماعية والإنسانية[5]. بينما يذهب كل من(كولد وكولب) إلى أن معيار تقويم المجموعات الصناعية يتمثل في مواصفات الإنتاج, لان التصنيع عملية تضم عدة تنظيمات للإنتاج الصناعي تهدف إلى أغراض معينة, كتحويل الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة معتمدة في ذلك على رؤوس الأموال الكبيرة, والخبرات العلمية والتقنية والإنتاج الكبير القائم على أساس التخصص وتقسيم العمل[6].

تعريف التصنيع إجرائيا:-

التصنيع هو يتضمن مجموعة عمليات للإنتاج الصناعي باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة كتحويل الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة أو إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي الكبير على الأفراد معتمدة في ذلك على رؤوس الأموال الكبيرة, والخبرات العلمية والتقنية والإنتاج الكبير القائم على أساس التخصص وتقسيم العمل.

---

[5]مجموعة من الأساتذة السوفييت: (مشكلات التصنيع في البلدان النامية) موسكو دار التقدم, 1974, ص3.

[6] عبدالطيف حميد العاني (مشكلات التصنيع في العراق وكيفية موجهتها) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1994.

(ISSN : 2536 - 9555)

المبحث الثاني

دراسات سابقة

تشكل الدراسات السابقة الأساس النظري والمعرفي الهام بالنسبة للباحث حيث إن الغاية من تخصيص فصل الدراسات تكمن في عدة اعتبارات مهمة لعل أهمها معرفة ما توصل إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات وإضافات لتطوير العلم والمعرفة في حقل من الحقول العلمية، كذلك الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة للباحث حيث تمكنه من التعرف على المحاور والموضوعات التي قامت ببحثها ودراستها وتحليلها ومعالجتها لكي يضيف إليها من خلال معالجة محاور أخرى لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

دراسة عبد اللطيف عبد الحميد العاني 1994م، بعنوان:

(مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها)

كان هدف الدراسة التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها العراق في عام 1994م وتقديم أهم المعالجات والسبل في كيفية مواجهتها أجريت الدراسة على عينة من 200 عامل يعملون في مصانع بغداد موزعة على القطاعات الصناعية العامة والخاصة والمختلطة. ان مجمل استنتاجات النهائية التي توصل إليها الباحث في معوقات ومشكلات التصنيع في العراق من خلال مناقشة الفرضيات توصل على النحو الأتي:-

من معوقات التصنيع انخفاض إجمال الدخل القومي وانخفاض دخل الفرد ليمكن ضمان التنمية الصناعية إلا من خلال توفر رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها من أهم مشكلات التصنيع في البلدان النامية مشكلة النقص الحاصل في

الطاقات والكافيات البشرية من مشكلات المادية في التصنيع عدم كفاية الموارد الطبيعية وعدم استثمارها الاستثمار الأمثل لا يمكن بناء القواعد المادية للتصنيع دون التغلب على مشكلات النقل والمواصلات من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات السائرة نحو التصنيع والتناقض بين القيم والمقاييس التقليدية وظروف البيئة الحديثة الدول الاستعمارية وتخشى قيام التصنيع العسكري في البلدان النامية لان ذلك يضر بمصلحة السياسية والعسكرية في العالم من مشكلات التصنيع في البلدان النامية المشكلة السكانية التي تتجسد في ارتفاع معدلات الولادات وارتفاع معدلات الوفيات من المشكلات الاجتماعية التي تواجهها عمليات التصنيع في البلدان النامية التناقض بين القيم الروحية التي جلبتها الصناعات المستوردة والقيم الاجتماعية والروحية المتأصلة في نفوس أبناء هذه البلدان. ومن المعوقات الاجتماعية للتصنيع انخفاض المنزلة الاجتماعية للمرأة العربية وعدم إشغالها مراكز حساسة ومهمة في حركة التنمية الصناعية. إذا أرادت البلدان النامية أن تتقدم في مضمار التصنيع والتحول التكنولوجي عليها التركيز على إزالة المشكلات الاجتماعية التقليدية التي تواجهها والتي يسميها علم الاجتماع بالآفات الخمسة (الفقر– الجهل– المرض– الأمية– ازدحام السكان في المدن).و من المشكلات الاجتماعية للتصنيع في البلدان النامية عدم تقبل الأفكار والقيم الجديدة والتمسك بالقيم القديمة التي تتناقض مع مسارات التصنيع والتحول التكنولوجي[7].

دراسة حسن الساعاتي

(معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية وبخاصة في مصر)

[7] الدكتور حسن الساعاتي: معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية وبخاصة في مصر، من بحوث ندوة وتطبيق.

(ISSN : 2536 - 9555)

يشير الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي إلى إن ابرز المعوقات العامة للتنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة في الدول العربية هي:

1- الفرق بين بعض الدول العربية وبعضها الأخر: فرقة تثيرها دائما الخلافات السياسية التي تفصم عرى التضامن بينها فتضعفا وتفقدها نفوذها وتعرض مشروعات تنميتها الشاملة بما فيها الصناعية إلى الضمور والتوقف.

2- أما المعوق الثالث للتنمية الشاملة ومنها الصناعية في العالم العربي فتتعلق بالمتخصصين في شؤون الإنماء بحثا ودراسة وتنظيرا وتطبيقا من حيث قلتهم بشكل لافت للنظر من جهة وانبهارهم من جهة أخرى بكتابات العلماء الاجتماعيين في كل من المعسكرين الشرقي والغربي ونقلهم عنهم كل ما يعرضونه من أفكار وتصورات ومشروعات إنمائية أو صناعية بدون دراسة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والتنظيمي في أقطارهم.

3- ويقود الحديث من المعوق الخاص بالعلماء المتخصصين في شؤون الإنماء إلى معوق أخر ذي بعد سياسي بارز الأثر في التنمية الشاملة ومنها الصناعية. فقد جرت العادة في الأقطار العربية على اختيار من يكونون أهل ثقة النظم الحاكمة، وتفضيلهم على الخبراء من أهل الرأي الذين لا يكونون موالين لهذه النظم أو ساندين لها. وفي هذه الحالة تودي علاقات القرابة والنسب والانتماءات القبلية والعقائدية والصداقة دورها في هذا الاختيار.

4- ومن معوقات التنمية في دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية اعتمادها في عملية التنمية الشاملة ومن ضمنها القروض التي تحصل عليها من الدول الغربية والمؤسسات الدولية وذلك لأنها في هاتين الحالتين تخضع لشروط تمليها الدول والهيئات المقرضة وكثيرا ما تكون هذه الشروط هادفة إلى استقطاب الدول المقترضة إلى جانبها بمعنى إتباع عقائديتها والانضمام تحت لوائها.

6- ولعل المعوق السادس والأخير للتنمية الشاملة ومنها الصناعية الذي يمكن التفكير فيه بخصوص الدول العربية هو ذلك النوع من الرفض المستور لكل ما يبعث على التغير الاجتماعي بدعوى التمسك بالقيم القديمة المألوفة والممارسات المنبثقة عنها التي تأخذ شكل تقاليد جامدة وأعراف متزمتة قائمة على مفهومات دينية أو عشائرية أو حزبية خاطئة[8].

المبحث الثالث

منهجية البحث وإجراءاتها

1- أسباب اختيار البحث

من الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار موضوع المعوقات التي تواجه التصنيع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، عدة من الأسباب منها الدوافع الوطنية والقومية. فالتصنيع ثورة للاقتصاد الوطني وعماد للتقدم الصناعي للبلد

[8] د.كامل جاسم المراياتي (مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي) بيت الحكمة, سلسلة المائدة الحرة, العدد7, لسنة 1997 ص7.

(ISSN : 2536 - 9555)

والاهتمام به يدفع إلى تطوره وتقدمه حيث أن التقدم الصناعي من المسائل الخطيرة في الصراع القائم بين القوى الكبرى التي تحاول الهيمنة ونشر العولمة بين الشعوب. حيث أباح هذا التقدم النهب الاستعماري لخيرات وثروات البلدان المتخلفة والنامية التي تفتقر شعوبها لأبسط الحقوق المادية والإنسانية. ولذا أصبح التحرير الاقتصادي لهذه البلدان الركيزة الأساس لتحررها السياسي وأملها الأخير في ضمان مسيرة النهوض والتقدم وبناء مستقبل حر كريم لشعوبها. أما السبب الثاني فهو وقوف الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ومحاولة لمنعه من التقدم صناعيا بإتباع مختلف الوسائل التي تحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من مستلزمات ومقومات الصناعة. بل واصلت سعيها إلى القوة في تحقيق ما تصبوا إليه فشنت ضربات عسكرية على المنشاة الصناعية في الأعوام 1991 و1998 و2003 محاولة منها في تحطيم المرتكزات الرئيسية والبنية التحتية الأساسية للتصنيع والحد من التطور ودخوله نادي الدول المتقدمة صناعيا.

2- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تدرس موضوع ذي أهمية كبيرة في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العراق من تغيرات وتحولات تدفع الصناعة نحو أهداف مجهولة لم تظهر معالمها لحد ألان، وقلما تطرق الباحثون الاجتماعيون له عموما والمتخصصين في علم الاجتماع الصناعي خصوصا لقلة عددهم في البلد. كما تتجلى أهمية الدراسة في كون الصناعة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في دفع التنمية الاقتصادية إلى عملية التطور نحو الأمام في ما تم استغلال كافة الإمكانات المادية والبشرية من اجل تطوير هذا الجانب الاقتصادي

واستثمار كل الطاقات الموجودة في هذا البلد لإنجاح البرامج التنموية التي يشكل التصنيع محركها الأساس للحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار.

3- أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة

1- إلى التعرف على أهم المعوقات الاجتماعية التي تواجه القطاعات والمؤسسات الصناعية الحكومية في العراق بوجه عام وعلى محافظة نينوى خصوصا.

2- التعرف على المعوقات التي قسمت على شكل محاور مثل معوق محور الجانب الاجتماعي والثقافي المتمثل (بالتخلف الاجتماعي والحضاري ونقل التكنولوجيا، هجرة الكفاءات والفساد الإداري)، والاقتصادي المتمثل (شحة المواد الأولية، صعوبة النقل، نقص الطاقة)، أما السياسي المتمثل (الظروف الأمنية، وقوف الدول الصناعية العظمى ضد حركة التصنيع في الدول العالم الثالث).

3- تعرف المسئولين وأصحاب القرار على أهم المعوقات التي تواجه التصنيع في العراق من اجل إيجاد الحلول والمعالجات من اجل حلها وتذليلها ومعالجتها من اجل صناعة عراقية أفضل.

4- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة دراستنا في كون التصنيع يعد من ابرز عوامل التقدم والتطور بسبب ما يحدث من تغيير حضاري واجتماعي في المجتمعات البشرية كافة والمجتمعات النامية بصورة خاصة ومنها مجتمعنا العراقي الذي وجد نفسه أمام

(ISSN : 2536 - 9555)

منجزات عظيمة تمثلت بالتقنية الحديثة المتطورة والكفاءات العلمية الجيدة وازدهار الصناعة والمحاولة للوصول إلى ركب الدول المتقدمة صناعيا قبل الاحتلال الأمريكي. إلا أن في الوقت الحاضر تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض المستوى الإنتاجي كما ونوعا في مؤسسات القطاع الصناعي الحكومي والقطاع الخاص والمختلط بل إلى توقف بعضها عن العمل والإنتاج وتسريح عمالها ونقلهم إلى مصانع أخرى، ومحاولة خصخصة القطاع الصناعي الحكومي وهجرة العقول والكفاءات العلمية، والوضع الأمني المتردي في البلد، ونقص الطاقة المحركة للصناعة، إضافة إلى ذلك الانقطاع عن العمل وعدم المواظبة من قبل العمال لأسباب عديدة سوف نحاول الكشف عنها.

يمكن التعرف عليها من خلال تساؤل رئيسي:

((ما معوقات التي تواجه التصنيع في العراق بشكل عام ومحافظة نينوى على وجه التحديد)) وللإجابة على هذا السؤال تطرح الدراسة التساؤل من خلال السؤال الاستطلاعي الذي وجهته إلى مدراء عامي ورؤساء مهندسين ومهندسين مصانع محافظة نينوى حول المعوقات التي تواجه التصنيع في العراق بعد الاحتلال. وحصلت على الإجابات أدناه:-

إن الصناعة العراقية تواجه معوقات عديدة منها التخلف الاجتماعي والحضاري الذي يسود الكثير من العاملين في المصانع حيث انتشار محو ألامية والطائفية المعرقلة وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وعدم احترام الوقت.الفساد الإداري والمالي الذي بدا يتفاقم ويزداد بعد 2003م مثل وضع الرجل المناسب فى المكان غير المناسب وحالات السرقة واللامبالاة والتصرف بالمال العام للحساب الشخصي أو في مجالات لا تخص الإنتاج أو التطور أو النمو. الوضع الأمني

المتردي للبلد الذي ألقى بظلاله على جميع المؤسسات الصناعية مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة لم تكن موجودة سابقا أو معروفة مثل نقص الطاقة بأنواعها الذي انعكس على النقل والمواصلات وسير عمل المصانع وعلى العملية الإنتاجية برمتها. شحة المواد الأولية، وأن وجدت فهناك صعوبات وكلفة عالية في نقلها إلى المصانع. أخيرا وليس آخرا" وقوف الدول الصناعية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد حركة الصناعة والتصنيع في العراق من اجل تصريف منتجاتها وبضائعها وموادها الأولية مقابل التزامات مادية وسياسية لغرض فرض التبعية واستمرار السيطرة عليه على المدى البعيد. إن معالجتنا لهذا السؤال سوف تنطلق من منهج علم الاجتماع الصناعي، وتطبيق لمناهج علم الاجتماع ونماذجه في تحليل التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي هي جزء من البناء الاجتماعي (المجتمع).

المبحث الرابع

معوقات التي تواجه الصناعة التصنيع في العراق

هناك معوقات عديدة تحول دون تسريع عمليات التصنيع في البلدان النامية وتجعل عملية التصنيع في هذه البلدان عمليات معقدة بحيث تمنع الكثير منها في تحقيق إنتاج وفير للسلع والخدمات من ميدان التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها:-

1- الظروف الأمنية (الأمن الاجتماعي)

استأثر موضوع الاهتمام بالأمن باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين في الآونة الأخيرة فقد تناولته أقلام الكتاب كل من زاوية تخصصه أو اهتمامه

(ISSN : 2536 - 9555)

فكانت هناك كتابات عن الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري غير ان موضوع الأمن الاجتماعي ظل بعيدا عن اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع إلى عهد قريب حتى شرعت أقلام بعض الاجتماعيين بالكتابة عن الموضوع وتحليل مدلولاته من وجهة نظر سوسيولوجي.

وبالرغم من أن مفهوم الأمن بحد ذاته ليس حديثا من حيث الاستخدام إلا أن الاهتمام بدراسة الموضوع والحديث عن مشكلاته اخذ يحتل مركز الصدارة في قائمة الموضوعات لما لتلك الظاهرة من تأثيرات على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع وانعكاسات على نتائج خطط وبرامج التنمية القومية فيما تجسده من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية ويمكن أن يعزى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الأمن إلى حقيقة مركزية لم تعد ترى في مفهوم الأمن مفهوما ضيقا يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط بل ترى مفهوما يتسم بالشمول ليأخذ بنظر الاعتبار كل التغييرات الداخلية والخارجية ذلك أن الأمن بكل أبعاده يشكل الركيزة الأساسية لتقدم المجتمع ورفاهية أفراده ترى ما هو مفهوم الأمن وكيف يرتبط بتقدم المجتمع ثقافيا وصناعيا وما هي الإفرازات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمكن أن تظهر على الفرد وعلى المجتمع في حالة انعدام الأمن. ومفهوم الأمن تشير المصادر اللغوية إلى أن كلمة امن security تقابل مفردة أخرى هي الخوف) [9].

ولذلك فان الأمن يعني إقصاء الخوف والقلق وتوفير السلامة والطمأنينة وقد ورد لفظ الأمن في القران الكريم في مواضع متعددة وفي معان تشير إلى

[9] راجع الآيات القرآنية. النحل112, البقرة155, النساء83, آل عمران97 وغيرها.

الإيمان والاطمئنان والوثوق وعدم الخوف [10]. وقد ذهب بعض الباحثين في تفسيرهم معنى الأمن فمثلا الأستاذ ماننج يرى أن الأمن هو غياب الخوف والقلق فهو شعور موضوعي بالثقة[11].

ويؤكد كاوفمان kaufman هذا المضمون في قوله إن اغلب وجهات النظر حول المفهوم في جوهرها عند قاسم مشترك هو إدراكها إن الأمن القومي إن دل على شي فانه يدل على التحرير من الخوف[11].

لذلك يرى بعض الأفراد أن الأمن الاجتماعي يفترض حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات والاستفزاز التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية والتفكك الاجتماعي، ويضر عندما يحدث اضطراب في المجتمع نتيجة الحروب والانقلابات أو الكوارث الطبيعية والهجرة والانتكاسات والأزمات الاقتصادية أو نتيجة للتغير السريع أو عندما يكون هناك تغيير في قوى التوازن الأمر الذي يؤدي إلى ضعف أو فقدان الأمن الاجتماعي[12].

ومن المعلوم أن مفهوم الأمن الإنساني أختصر أصنافاً متعددة من الأمن (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي..الخ) وظهر عشية تفكك الاتحاد السوفيتي

---

[10] عبد السلام إبراهيم البغدادي (مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي), وزارة الثقافة والإعلام, بغداد, 1995 ص23.

[11] ثامر كامل, (دراسة في الأمن الخارجي العراقي) وزارة الثقافة والإعلام, بغداد, 1995 ص28.

[12] هاني احمد يونس, (الانعكاسات الاجتماعية للمجمعات السكنية التابعة للمصانع) المصدر السابق، ص141.

(ISSN : 2536 - 9555)

وانهيار جدار برلين وذلك للتأكيد على أمن الناس بدلاً من التأكيد على أمن الدول فقط مما يعني أيلاء أهمية أكبر للأسباب التي تؤدي إلى عدم تمتع الأفراد بالأمن والمعوقات التي تحول دون أدراك الإمكانات الكاملة للأفراد[13].

إن المجتمع العراقي مر بظروف بالغة الصعوبة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي اذ انه في عام 1980 بدأت الحرب العراقية الإيرانية واستثمرت ثمان سنوات كلفت الجانبين خسائر مادية ومعنوية فادحة وفي الثاني من آب عام 1990 دخلت القوات العراقية الكويت فاصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 661 في 16 أب 1990 الذي قضى بموجبه فرض الحصار الاقتصادي على العراق واستمر هذا الحصار زهاء ثلاثة عشر عاما مما خلف كوارث اجتماعية واقتصادية وثقافية وخيمة على العراق وفي كانون الثاني عام 1991 شنت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها حربا ضروسا أجبرت القوات العراقية على الخروج من الكويت إذ أن هذه القوات قامت بضرب البنى التحتية لهذا البلد فضلا عن الخسائر في القدرات العسكرية العراقية إضافة لآلاف الشهداء والجرحى من جراء هذا العدوان ولقد تعرض المجتمع العراقي في آذار من عام 2003 إلى عدوان وحرب استمرت تسعة عشر يوما بعدها دخلت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها العاصمة بغداد لتعلن احتلالها لهذا البلد بذرائع لم تثبت صحتها فأضحى البلد في صبيحة 2003/4/9 بلدا محتلا واصدر مجلس الأمن قرارا ذي الرقم 1453 يقر بان أمريكا هي سلطة احتلال وقد صاحب دخول قوات الاحتلال حدوث أعمال إجرامية كثيرة لعل أبرزها

(13) UNDP- The Human Security Framework and National Human Development Reports- Man-2006-p.4.

عمليات السلب والنهب والتخريب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة المختلفة عامة وخاصة المؤسسات الصناعية بسبب انهيار وتلاشي سلطة الدولة مما احدث هزة اجتماعية كبيرة في بناء المجتمع العراقي وتنظيمه الاجتماعي ومنذ الأيام الأولى للاحتلال ولحد يومنا هذا فان مظاهر السلوك ألانحرافي في تزايد مستمر كإعمال القتل والخطف وتهريب والاعتداء على دور العبادة والفساد الإداري وغيرها.

وبات معروفا أن مظاهر السلوك ألانحرافي وأشكاله وأنواعه تزداد في فترات تغير الاجتماعي والثقافي السريع socio-cultural ولاسيما إذا كان هذا التغير مفاجئ وغير مخطط أو بفعل ظروف طارئة كالحروب والثورات السياسية والاجتماعية والانقلابات العسكرية أو الاحتلال العسكري من قبل دولة لأخرى هذا التغير الذي يحصل في أي مجتمع بالضرورة سينعكس على بناءه الاجتماعي والثقافي الذي يتضمن بنيته القيمة والأخلاقية وآدابه الاجتماعية ونماذجه السلوكية فضلا عن أنظمة الضبط الاجتماعي social controlبشقيها الرسمي واللارسمي كمؤسسات الدولة المختلفة من المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية والقانونية والأسرة والدين والعرف والعادات والتقاليد وسائر وسائل الضبط الاجتماعية[14]. فظلا عن ذلك فقد انتشر الفساد الإداري بجميع أنواعه وقطاعاته ودوائر التنظيم الاقتصادي وخاصة في أجهزة وزارة التجارة مما كان سببا في بعثرة وتبذير خيرات هذا البلد وانعكاسها على المواطنين بشكل مباشر ولم تكن الدوائر والوزارات الأخرى أفضل حالا منها.

[14] د. خليل محمد وم. عماد إسماعيل (مظاهرا لسلوك ألانحرافي أبان الاحتلال الأمريكي) مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل كلية الآداب العدد 47/ 4 لسنة 2007، ص2.

(ISSN : 2536 - 9555)

فضلا عن هذا فقد سلبت ونهبت مؤسسات الدولة وأفرغت من محتواها حال دخول قوات الاحتلال فصارت المتاجرة بأموال وأملاك الدولة بشكل علني وظهرت تسميات جديدة عن هذه الحالة أطلقها الناس كالحواسم وغيرها وهذا اللفظ يطلق على الأموال والممتلكات المسروقة من الدولة وكان بعض المنحرفين يتاجرون ويتعاملون بها مما خلق بدوره فئة اجتماعية جديدة متسلقة أطلق عليهم حواسم وهو يشمل كل مواطن جمع مالا من الحرام سواء من مؤسسات الدولة أو غيرها. هذا الوضع أربك المؤسسة الاقتصادية وزاد من حالات التشرد والتسول بشكل كبير وبأنواع مختلفة وزاد من الجريمة والانحراف الاجتماعي بل وحتى زاد من اللجوء إلى المقاومة ضد المحتل[15].

2- عرقلة الدول الصناعية العظمى حركة التصنيع في العراق

يعرف مفهوم التبعية بأنه علاقة غير متكافئة بين طرفين غير متساويين في القدرة على التأثير أو ممارسة النفوذ بينهما بدرجة غير متساوية من الاعتماد على الأسواق ومصادر العرض فالتبعية إذن ليست صفة بالضرورة لكل تعامل يقوم في جانب منه على اعتماد احد الطرفين وإنما هي صفة فقط لذلك التعامل الذي يقوم على عدم التكافؤ في الاعتماد والتأثير فالتعامل بين دول العالم الثالث والدول الرأسمالية يوصف بالتبعية لأنه لا يقوم على مبدء التكافؤ[16]. لقد أدى النظام الامبريالي العالمي وما زال دورا في تحديد طابع وأسلوب التصنيع في دول العالم

---

[15] رباح مجيد إلهيتي. (الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة العراق) أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص195–198

[16] محمد عبد الشفيع. (قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي), مصدر سابق, ص33.

الثالث[17]. نظرا لما يتمتع به هذا النظام من موارد وإمكانات وخبرات وكفايات هائلة وله ماض عريق في السيطرة والاستحواذ على ممتلكات وإرادة وحرية الآخرين فضلا عن عدم قدرة العالم الثالث على سد حاجات سكانها بنفسها بسبب خضوعها للاقتصاد الأجنبي وارتباطها معه باتفاقيات غير متكافئة[18].

لقد عملت الدول الكبرى على تكريس حالة التجزئة والتخلف والتفتيت الاجتماعي والحضاري والسياسي خلال سيطرتها على الوطن العربي ولم تتمكن الأقطار العربية من التحرر من معاناتها ومشكلاتها المادية وغير المادية والإفلات من السيطرة الاستعمارية البغيضة لقد عانى المجتمع العربي بصورة عامة والقطر العراقي بصورة خاصة من التبعية بكل أشكالها السياسية والعسكرية والفكرية والإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية حيث تدخلت الدول الاستعمارية في شؤون الوطن الداخلية مما أدى إلى اضطراب ظروفه وتفاقم مشكلاته لقد أخرت الدول الاستعمارية الوطن العربي برمته وعرقلت مسيرته الحضارية والتنموية وأخلت بتوازن مؤسساته البنيوية ووقفت ضد مستقبل أفراده وجماعاته فلم تتمكن هذه المؤسسات من تأدية أدوارها المهمة اتجاه الأفراد والمجتمع وأخفقت تماما في تحقيق طموحات الإفراد وسد حاجاتهم لذلك لم تتمكن من المشاركة في إنماء وتطوير مسيرة المجتمع ورسم منطلقاتها واتجاهاتها فاعتمدت اغلب الأقطار العربية على الدول الكبرى في تحقيق تنميتها الاجتماعية والصناعية حيث كانت

---

[17] د.محمد الحسيني وزملاءه: (دراسات في التنمية الاجتماعية), ط 3، القاهرة، 1977 ص166.

[18] د.إحسان محمد الحسن، (مظاهر التخلف وأسبابه في المجتمع العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين), مجلة دراسات عربية العدد الأول, تشرين الثاني1989، ص36- 37.

(ISSN : 2536 - 9555)

تصدر المنتجات الأولية وتستورد المنتجات المصنعة في ظل الاقتصاد الزراعي الإقطاعي مما أدى إلى ظهور حالة من عدم التوازن المصنعة في ظل الاقتصاد الزراعي الإقطاعي. مما أدى إلى ظهور حالة من عدم التوازن الاقتصادي وانخفاض مستويات الصحة والتغذية بسبب عدم عدالة توزيع الدخول فضلا عما أسهمت فيه التنمية(ذات الاتجاه الخارجي) في تدعيم التخلف الصناعي والتكنولوجي والاجتماعي بوجه عام وذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأولية في حين مالت أسعار السلع المصنعة إلى الارتفاع مما خلف ظروفا غير مواتية تماما بالنسبة لتجارة الدول المختلفة[19].

إن تحول التنمية (متجهة إلى الخارج) إلى التنمية (المتجهة إلى الداخل) سوف يساعد على التخلص من التبعية للدول المتقدمة وعلى الأخص في مجال التجارة الخارجية وهذا يعني حتما أن مراكز صنع القرار تتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى داخل الدول النامية وان هذا الموقف سوف يضع أقدار ومصائر الدول النامية في أيدي زعمائها كما أن هذا الموقف سيساعد على إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية المستغلة (كبار ملاكي الأراضي وملاك المصانع والمناجم وكبار التجار والمصدرين...الخ) وإتاحة الفرصة للطبقة الوسطى والدنيا للمشاركة في عمليات صنع القرار[20].

إن من أهم الأسباب التي تدفع الدول المتقدمة إلى عدم الرغبة في تصنيع الدول النامية ومنها العراق والى عدم السماح لها بذلك هي أن التصنيع يؤدى إلى

---

[19] اندرويبستر، (مدخل لسوسيولوجي التنمية)، ترجمة حميد يوسف، مراجعة قيس ألنوري, بغداد, دار الشؤون الثقافية العامة، 1996، ص 97– 109 بتصرف .

[20] المصدر السابق نفسه ، ص 149 . 159.

تحرر هذه الدول من التبعية الاقتصادية والسياسية ويخلصها من المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية الدولية وغير المتكافئة. وعندها ستتمكن من الاعتماد على نفسها في إنتاج البضائع الصناعية الثقيلة والخفيفة التي تحتاج إليها والتي كانت وما تزال تستوردها من الدول الصناعية لان إنتاج هذه المواد يستلزم عدم تدخل الدول الصناعية المتقدمة في الشؤون الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان ومنها العراق. ويستلزم أيضا الاستقرار والهدوء السياسي وبناء القاعدة المادية للتصنيع والامتناع عن تصدير المواد الأولية الخام إلى الخارج وتدريب الملاكات البشرية الوطنية على شتى أنواع المهارات والخبرات والكفايات التكنولوجية ،واستخدام الأساليب المتطورة في الإنتاج[21].

إن التحالف الأمريكي الذي اتخذ من دخول الجيش العراقي الكويت عام 1990 ذريعة ومعبرا لضربة والتصدي لمخططاته ومشاريعه الاقتصادية والتنموية مموها الدوافع الحقيقية الكاملة لضرب العراق حيث دمر العدوان الثلاثيني المرتكزات الأساسية للصناعة العراقية. وكذلك دمر كل ما يدل على شموخ العراق وتقدمة.

وبالرغم من كل الذي قام به المتحالفون إلا أن العراقيين استطاعوا إعادة ما دمر الأشرار وبناء العراق من جديد. وهكذا تتضح معاني وأهداف مقولة بيكر وزير خارجية أمريكا في لقائه الشهير مع طارق عزيز (وزير خارجية العراق السابق) في جنيف من أنهم سيعيدون العراق إلى عصر ما قبل الصناعة وسيجعلونه محطما غير قادر على الحركة. وهكذا يتبين لنا أن الدول الصناعية

[21] اندرويبستر، (مدخل لسوسيولوجي التنمية)، ترجمة حميد يوسف مراجعة قيس ألنوري, بغداد, دار الشؤون الثقافية العامة 1996، ص 97- 109بتصرف .

(ISSN : 2536 - 9555)

المتقدمة وعلى رأسها الولاية المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية لا ترغب في تصنيع العراق ليظل في دائرة التخلف والتبعية فيما يسهل ربطة في عجلتها وتسخير إمكاناته وموارده وثرواته في خدمة مصالحها وفتح أسواقة لتصدير منتجاتها إليه. ولذلك تسعى جاهدة لتحول دون تطور اقتصاديات العراق باتجاه التصنيع لمنعة من زيادة دخلة القومي وحيازة القوة الاقتصادية التي تمكنه من أداء دورة على صعيد العلاقات الدولية والأمة العربية وتوفير الرفاهية لشعبة وذلك للأسباب الآتية:-

1. إبقاء العراق مجرد سوق واسعة تستهلك فيه المنتجات الصناعية للدول الاستعمارية المدنية أو الحربية

2- إبقاء العراق رهين الحاجة الماسة إلى البضائع المصنعة في الدول الاستعمارية ليظل معتمدا عليها فيما يحتاج إليه من سلع صناعية ويبقى تابعا لها اقتصاديا وماديا

3- الاستمرار في استنزاف الموارد والمواد الأولية المتوفرة في القطر العراقي وإعادة تصنيعها والاستفادة منها في مصانع الدول الاستعمارية الصناعية لتظل هي المحتكرة لفنون العلم والتكنولوجيا ولتبقى محتفظة بهيمنتها الدولية.

4- الإبقاء على الأوضاع الاقتصادية المختلفة من خلال إرهاق العراق بالديون الخارجية التي يحتاج إليها لشراء البضائع من الدول الاستعمارية المتقدمة صناعيا[22].

[22] عبد اللطيف عبد الحميد العاني. المصدر السابق، ص116-117.

3- الفساد الإداري والمالي

تكاد لا تخلو جلسة خاصة أو عامة من الحديث عن الفساد في المجتمع العراقي وحكوماته المتعاقبة وقبل الخوض في صميم الموضوع وتحليل أبعاده لا بد من إعطاء تعريف بسيط للفساد فالفساد يعني إساءة استخدام الحكومة أو المال العام لغاية شخصية ويمكن القول انه لا يخلو مجتمع من المجتمعات من مظاهر الفساد ولكن الاختلاف بين المجتمعات يكون في التفاوت في مدى تغلغل وانتشار هذا الفساد الحد الذي وصل إليه ولكن ان يتخذ هذا الموضوع حيزا أو قدرا من التداول في الشارع يعود في الدرجة الأولى إلى أن الفساد لم يعد مجرد ظاهرة عابرة بل أصبح مظهرا أساسيا من مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية, والفساد الإداري من اخطر أنواع الفساد لان الإدارة تمثل المحور الأساسي في حركة الدولة والسلطات القائمة وأحكام مفاصلها المتعددة وهي واجهة القطاع العام ويتمثل الفساد هنا في ترهل وبيروقراطية وأخطاء القطاع العام وعدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات العامة إلى الشعب وبالأخص الخدمات الأساسية.

ويتكون المجتمع من مجموعة من المؤسسات منها الرسمي ومنها غير الرسمي ولكل نوع من هذه المؤسسات مشكلات يعاني منها وتبرز مشكلات الفساد في المؤسسات الرسمية كإحدى الظواهر السلبية التي تؤثر على أداء المؤسسات داخل المجتمع ولا يقتصر تأثير الفساد على المؤسسة وعلى الأفراد المستفيدين من خدماتها بل يمتد تأثيره إلى قطاعات التنمية المختلفة حيث يعمل الفساد على استنزاف جزء كبير من الموارد المخصصة لأغراض التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. والفساد إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو

(ISSN : 2536 - 9555)

أجراء طرح لمنافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة لتقديم رشي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة [23].

والفساد معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي وعليه فان الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب بل انه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم والأخلاق ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة [24].

أما الفساد السياسي هو فساد الرؤساء والحكام من خلال استخدام سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة وهو من اخطر أنواع الفساد وأكثرها انتشارا[25]. والفساد السياسي ذلك الفساد القائم عن الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخابات أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق

---

[23] عبد الفضيل محمود(الفساد وتداعياته في الوطن العربي) بحث منشور في مجلة المستقبل العربي العدد 243 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999ص 5.

[24] د. حسن أبو حمود الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (18)، العدد الاول2002، مطابع دار البعث نقلا عن مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية مركز ودراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عام1999، ص8.

[25] د. علي الدين هلال, (مفهوم الفساد السياسي)، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، المجلد28، العدد2، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1985م ص10.

بمكاسب مادية أو غير مادية من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشريعة القانونية السائدة[26].

أو هو انحراف الإفراد المستلمين لمواقع مسؤولة في الدولة عن القوانين وسوء استغلال المنصب. ويقسم الفساد الإداري إلى شكلين الفساد العادي (الصغير) يتمثل في الرشوة الصغيرة والمنتشرة عند الموظفين والصغار والمسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة رواتبهم ودخولهم والارتقاء السريع في المال والمناصب. والفساد الكبير يتمثل بقيام القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص واختلاس الأموال العامة والدخول في صفقات وعقود كبيرة ويزداد الفساد عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية أي عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة وكذلك يحصل عندما تنقل الوظائف الفدرالية إلى المحليات والبلديات وان الحكومة المحلية عرضة للفساد الكبير في أرجاء العالم كافة بالمقارنة مع الحكومات الوطنية وإذا كانت حكومات المدن في أيدي أناس انتهازيين بلا ضمير أو مثاليين غير قادرين على الإدارة[27].

وتعد العلاقة بين مستويات الفساد العالية والمتدنية إحدى أهم المتغيرات الأساسية في جهود الإصلاح هناك متغيرات الأول يبدأ من الأسفل إلى الأعلى حيث يقوم الموظفون في أسفل السلم الهرمي بجمع الرشاوى وتقاسمها مع

---

[26] جلال عبد الله معوض. (الفساد السياسي في الدولة النامية) بحث منشور في مجلة دراسات عربية، المجلد3، العدد4، معهد الدراسات، بيروت، 1987, ص4.

[27] د نوزاد عبد الرحمن الهيثي. (الفساد والتنمية والتحدي والاستجابة) بحث منشور في مجلة الإداري، السنة23، العدد86، مسقط، سبتمبر2001م، ص81.

(ISSN : 2536 - 9555)

مسؤوليهم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مشتريات مكاتبهم في بداية قد تهدف مدفوعات الموظفين لمسؤوليتهم إلى شراء صمتهم ولكن عندما تصبح هذه المدفوعات مؤسسية فإنها تتحول إلى شرط للتوظيف يفرضه المسؤولون لتحقيق أرباحهم وفي بعض الحالات يعمل الموظفون في شكل هرمي فكل طبقة في الهرم تبتاع منصبها من الطبقة التي تعلوها وتحتفظ هذه الطريقة باستمرارية مع استمرار البيروقراطيين العاملين على مستوى الشارع بالاحتفاظ بعلاقتهم المتميزة مع الجمهور أما التغيير الثاني فيسير من الأعلى إلى الأسفل ويعمل حينما يضطر كبار الفاسدين من المسؤولين إلى شراء صمت مرؤوسيهم عن طريق مشاركتهم وهي الرشاوى والامتيازات أو المكاسب التي تقدم من تحت الطاولة وينتشر نمط (أعلى– أسفل) عندما تؤخذ معظم القرارات الكبيرة في أعلى الهرم مع مساهمة الموظفين الصغار بتقديم دعم أساسي لها ولهذا النموذج توازنان مختلفان الأول يشهد الرشاوي فقط على مستوى الأدنى بمرؤوسين لا يرغبون بدفع ما يكفي لأبعاد خطر الكشف والطرد عنهم أنهم يقبلون المخاطرة كجزء من عملية تحصيل الرشاوي أما المشهد الثاني فترتفع فيه عوائد الفساد التي تقوم باحتراف الهرم إذ تحسب الرشاوى الرسمية لتوطية دفعات المدراء الذين يتلقون بدورهم المعلومات حول الصفات الفاسدة[28].

إن الفساد المالي والإداري بإشكاله المختلفة كان موجودا في دوائر الدولة كالاختلاس والرشوة والواسطة وبنسب لا يستهان بها إلا أن نسبته ازدادت بشكل كبير أثناء فترة الاحتلال وهي في تزايد مستمر منذ حكم بول بريمر المؤقتة

[28] سوزان، روز اكرمان (الفاسد والحكم الأسباب والعواقب والإصلاح)، ترجمة فؤاد سروجي المملكة الأردنية الهاشمية، عمان2003م، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ص153.

المنبثقة عن مجلس النواب المؤقت وحتى الآن ونحن في ظل حكومة دائمة التي انبثقت عن مجلس نواب دائمي إلا أن الملاحظ الفساد المالي والإداري انتشر في معظم مؤسسات ودوائر الدولة وبأنواعه المختلفة كالاختلاس والسرقة والرشوة والوساطة والمحسوبية والمنسوبية الدينية والاجتماعية والحزبية والعرقية منتشرا في مجالات الدولة وبنسب خطيرة وباعتراف الساسة والمسؤولين وبالرغم من تشكيل هيئة النزاهة فجريمة الرشوة مثلا انتشرت على نطاق واسع إذ نسمع ونلاحظ من اجل الحصول على تعيين في دوائر الدولة تصل في بعض الأحيان إلى 1500 دولار فضلا عن دفع الرشوة لتسهيل ارتكاب جرائم أخرى كالتهريب والتزوير والاختلاس وحتى جريمة القتل أيضا. ولا يخفى علينا دفع الرشوة لإبطال حق أو لإحقاق باطل كأخلاء سبيل مجرم والقبض على إنسان بريء. أما جريمة الاختلاس فقد برزت بين موظفين ومسؤولين في الدولة اذ انه لا يعرف لحد ألان 11 مليار دولار من عائدات النفط فقدت أثناء فترة حكم بول بريمر على العراق عام2003 التي كانت مخصصة لأعمار العراق وكما نسمع بين آونة وأخرى اتهام الوزير الفلاني او عضو البرلمان الفلاني باختلاس ملايين الدولارات وتطالب هيئة النزاهة القضاء العراقي بإصدار حكم حيال هؤلاء المتهمين.

إذ أعلن رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق إن حجم المبالغ التي تحقق فيها المفوضية بقضايا الفساد الإداري والمالي تجاوز 7 مليار و500 مليون دولار فضلا عن الاختلاسات التي تحصل بين الموظفين والمقاولين الذين يتبنون أعمال صيانة لمؤسسات ودوائر الدولة كصيانة المصانع والمدارس أو المراكز الصحية وغيرها وأيضا اختلاس مبالغ من الأموال مخصصة لمشاريع حقيقية أو وهمية وكذلك التعيينات الوهمية في دوائر الدولة وخاصة للجيش والشرطة بحيث

(ISSN : 2536 - 9555)

أصبح لبعض الأفراد في المجتمع عدة رواتب شهرية في آن واحد. أما بخصوص الوساطة والمحسوبية والمنسوبية القرابية والحزبية والدينية والطائفية فهي أكثر مما أن تحصى إذ أصبح لكل قائمة سياسية أو لكل طائفة دينية وزارة من وزارة الحكم أو مؤسسة من مؤسسات الدولة على اعتبار أن الوزير أو المدير العام من قائمتهم أو من طائفتهم أو من عرقهم. إذا أبعدت وزارة الداخلية 3000 ضابطا وشرطيا لتورطهم في مخالفات بما فيها قضايا الفساد الإداري وكشف رئيس هيئة النزاهة العراقية إن إحالة 2400 قضية فساد مالي وأداري بينها 42 قضية ضد وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامين. إذ أصبحت التعيينات في هذه الوزارات والدوائر وحتى توزيع المناصب فيها معتمدا على تلك الأسس وليس على أساس الخبرة والكفاءة والشهادة العلمية كما تتجسم خطورة الفساد الإداري عندما يدب وينتشر في أجهزة مؤسسات الأمن والجيش والشرطة مما يسهم في تكريس مظاهر الضعف فيها وبالتالي يزيد من ارتكاب الجرائم في المجتمع بأنواعها المختلفة إذ صاحب بناء المؤسسة العسكرية ظهور ميليشيات عسكرية تابعة لأكبر الأحزاب السياسية للعراق في هذه المرحلة أربكت الأمن الداخلي وأربكت حتى قرارات المؤسسة السياسية لعدم السيطرة عليها وقد أريد زج هذه الميليشيات في الجيش الجديد وهذا قد يخلق مشاكل أضافية لان هذه الميليشيات ذات ولاءات جزئية وإيديولوجية قصيرة المدى ولقد اقر الكسندر شو رئيس إحدى فرق التدريب الأمريكية في العراق أن الجيش والشرطة العراقية مخترقة من قبل الميليشيات بنسبة 70 بالمئة[29].

[29] د. خليل محمد وعماد إسماعيل (مظاهرا لسلوك ألانحرافي أبان الاحتلال الأمريكي) مجلة آداب الرافدين. جامعة الموصل كلية الآداب العدد4/47 لسنة2007 ص24–22.

لقد كشفت هيئة النزاهة في العراق أسماء عدد من كبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد تصل إلى آلاف بل مليارات الدولارات ومنها قضايا في وزارات الصناعة والدفاع والكهرباء والإسكان، كما كشفت الهيئة عن تجاوزات لـ450 منتسب في وزارة الداخلية. ويلاحظ أن جهات خارجية أمريكية وغيرها تشارك في جرائم الفساد هذه، فقد اهتمت المفوضية المستقلة للانتخابات منظمة الهجرة الدولية بصرف مبالغ تصل إلى 73 مليون دولار لصالح أحدى المنظمات الدولية على الانتخابات التي جرت في الخارج في كانون ثاني 2005 فيما تم صرف أقل من 18 مليون في كانون أول 2005 بأيدي عراقية.

إن الحكومة العراقية تستورد الوقود من تركيا وإيران بملايين الدولارات أكثر من 213 مليون دولار شهرياً ويقال أن الحاجة الفعلية هي700 مليون دولار شهرياً لتشغيل عجلة الحياة من مصانع ومعامل ووقود سيارات بينما كان أسعار الوقود الأرخص في العالم لوفرتها قبل الاحتلال. لكنها لا تملك أرادة كافية لإيقاف عجلة الفساد. رغم أنها اتخذت بعض الإجراءات المهمة ومنها تسريح 450 من العاملين في وزارة الصناعة النفط. عدم الرضا عن الأوضاع القائمة في بلدانهم الأصلية وخاصة فيما يتعلق منها بالفساد مثل فساد السياسات والنخبة السياسية وعدم تقدير العلم والخبرة في ظل المحاباة للأقارب والموالين وتلحق بالدول النامية خسائر فادحة نتيجة لهجرة تلك الكفاءات حتى انه بالاقتصار على الخسائر المتمثلة في نفقات إعداد وتدريب هذه الكفاءات[30].

[30] د. خليل محمد وعماد إسماعيل, المصدر السابق ص24.

(ISSN : 2536 - 9555)

4- هجرة الكفاءات العلمية

على الرغم من أن الهجرة ظاهرة تمتد عبر عصور التاريخ المختلفة إلا إن ظهور الكيانات السياسية للدول وتباين أقدار تلك الدول من التقدم والثروة والفرص الواعدة والخدمات وتوفر الظروف السياسية والأمنية الملائمة للعمل والمعيشة في مقابل محدودية الفرص ونمطية الاقتصاد وتدهور الأحوال الاجتماعية والسياسية والأمنية في دول أخرى تؤدى إلى زيادة نسبة الهجرة فعدم الرضا عن البيئة الأصلية يحفز الأفراد إلى الانتقال إلى بيئة أخرى أكثر ملائمة.

ولقد تعددت الهجرة في العراق وتنوعت مظاهرها بتنوع الأسباب التي أدت إليها لكنها تمحورت حول ما يمكن تسميته بالهجرة القسرية تلك التي اجبر أصحابها على الهجرة الخارجية تحت ضغط سلطة سياسية أو اجتماعية مباشرة وهو النوع الأكثر شيوعا الذي عرفه العراق أما الهجرة لدوافع اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها فلم تأتي إلا ربطا بأسباب نتجت بدورها من سوء الإدارات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة فالمجتمع العراقي على مر العقود الأخيرة قد تعرض لجملة من الظروف والأزمات والحروب ابتدأ بالحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وحرب الخليج الأولى عام 1991 ومرورا بالحصار الاقتصادي الذي استمر علية لمدة 13 عاما والتهديدات الأمريكية المستمرة بشن عدوان عليه وانتهاء بالاحتلال الأمريكي عام 2003 أدى لاستنفاذ إمكانيات البلد وطاقاته ومقدراته المادية والى إفقار العراقيين ودفعهم إلى البحث عن لقمة العيش في أماكن أخرى فقد كانت الهجرات ترتفع وتنخفض نسبتها تبعا للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تسارعت وتيرتها بعد دخول الاحتلال الأمريكي نتيجة لما افرزه من جملة من الظواهر والتحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي عصفت بالمجتمع العراقي وكان أبرزها الصراعات الإقليمية وغياب الأمن ومظاهر الاقتتال الداخلي وتدني الخدمات إلى ادني مستوياتها لاسيما انقطاع إمدادات الطاقة الكهربائية والمحروقات وضعف وغياب الرعاية الصحية هذه الأمور وغيرها دفع الكثير من العراقيين إلى مغادرة بلدهم هربا من الأوضاع أو النجاة بأرواحهم على أمل العودة بعد استقرار الأوضاع إلا أن المدة طالت وتحول الخروج المؤقت إلي شبة دائم الأمر الذي انعكس على حياة هؤلاء الذين تحولوا من مجرد زائرين لبلدان ولمدة محدودة إلى مقيمين ولاجئين يحتاجون إلى المساعدة من البلدان المضيفة والمنظمات الدولية.

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية عالمية لا تقتصر على منطقة دون غيرها فالحروب بين الدول وانتشار الحروب الأهلية والانقلابات المسلحة وتعرض الشعوب للاضطهاد والضغوط السياسية والانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان فضلا عن الأزمات والضغوط الاقتصادية ورغبات البعض بالتغيير أو تحسين مستواهم ألمعاشي أو الخدمي أفضى إلى هجرة الإفراد وخروجهم من بلدانهم أما فردا أو مجموعات إلى الدول المجاورة أو البعيدة للحصول على ملجأ امن. والهجرة migration هي الخروج من ارض إلى ارض واصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك كذلك كل من حل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسكناه فقد هاجر قومه وسمي المهاجرون كذلك لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا فيها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال[31].

[31] انظر: خلاصة التقرير والاتهامات في: جريدة الصباح الجديد– العدد (615) في 25/ حزيران/ 2006.

(ISSN : 2536 - 9555)

أما التهجير forced migration وهي الهجرة التي يجبر عليها الأفراد قسرا وكما يمكن أن نعتبر اضطرار الإفراد أو الجماعات إلى ترك مواطنهم بسبب أحداث طبيعية قاهرة كالجفاف أو الطوفان أو تبدل المناخ أو فقدان التلاؤم مع المحيط الاجتماعي سياسيا أثنولوجيا أو دينيا (هجرة المسلمين إلى المدينة) أو بسبب الحروب (تهجيرا) [32].

أما اصطلاح استنزاف العقول (نزيف الأدمغة) التكاليف والخسائر المترتبة عليها إذ أن هذا الاصطلاح ابتدعه البريطانيون للإشارة إلى وصف خسائرهم الناجمة عن تسرب الدمغة من بريطانيا في خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من العلماء والمهندسين والأطباء إلى الولايات المتحدة الأمريكية سعيا وراء الرواتب المرتفعة والدعم الواسع للبحث العلمي إلا أن هذه العبارة أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا في بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى ويعرف استنزاف العقول على (انه نوع من فقدان أو خسارة مصدر حيوي من دون تعويض سواء من جانب الدولة المستفيدة للدولة الخاسرة أو من العلماء المهاجرين أنفسهم لأوطانهم الأصلية) أو (هو خروج أعداد كبيرة من أبناء الأمة للعمل بالخارج لدى أخرى وهذا النزيف البشري ينطبق على جميع الذين لديهم خبرة معينة ويؤدون عملا مطلوبا ويحتاجهم وطنهم كالأطباء والممرضين والمهندسين والأساتذة والعلماء) فقد استخدم مصطلح هجرة العقول أو استنزاف العقول أول مرة في الخمسينيات عندما أطلق هذا اللقب على هجرة العقول المفكرة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتعني ظاهرة هجرة

[32] جلال عبد الله معوض (الفساد السياسي في الدول النامية)، بحث منشور في مجلة دراسات عربية، المجلد(3)، العدد(4)، معهد دراسات بيروت، 1997م، ص4–6.

العقول أو فقدان الكفاءات في المفهوم الحديث هجرة المثقفين وذوي الاختصاصات العالية من بلدانهم إلى دول تتمتع بمستوى اقتصادي وتقني أعلى من بلدانهم الأصلية إلى الدول الصناعية[33].

والسؤال الذي يثير اهتمام دول العالم هو عن الضرر الذي تلحقه مثل هذه الهجرة في برامجها التنموية إذ أن الهجرة العامة تتضمن أيضا هجرة الأطباء والمهندسين والصناعيين والمستثمرين وغيرهم من الكوادر المثقفة التي هي بأمس الحاجة إليها إلى الدول الصناعية الغنية لذلك فان هجرة العقول المفكرة تعد من أهم واخطر المشاكل التي تواجه البرامج التنموية في العالم الثالث وبالأخص دول العالم الإسلامي والعربي هجرة العقول تعني انتقال أهم رأس مال اقتصادي للبلد إلا وهو الرأسمال البشري المثقف وفي الوقت الذي استفادت فيه كثير من الدول الغربية من إمكانيات هذه العقول لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى الإمام استنزفت الدول الإسلامية والعربية من كفاءة مثل هذه العقول وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الغربية على استقطاب العقول لم تقم دول العالم الثالث خصوصا الدول الإسلامية والعربية إلا بالنزر اليسير لجذب عقولها المفكرة والاستفادة من إبداعاتها التي فقدتها[34].

قبل الخوض في موضوع هجرة العقول المفكرة العراقية لابد من ألقاء بعض الضوء على ظاهرة هجرة العقول من دول العالم الثالث ويضمنها العالم العربي والإسلامي إلى العالم الغربي ذو التقنية المتطورة والإمكانيات المادية الهائلة مثل

---

[33] ابن منظور (لسان العرب)، الجزء السابع، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 711هـ، بدون تاريخ.

[34] احمد زكي بدوي (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية) مكتبة لبنان, بيروت، 1976.

(ISSN : 2536 - 9555)

هذه المعرفة تهيئ الأرضية لفهم مشكلة هجرة العقول العراقية وتساعد على وضع اللبنات القويمة لوضع إستراتيجية فاعلة لتعامل معها على ارض الواقع ويعد موضوع هجرة العقول المفكرة مهم وحساس لتأثيره الفاعل على عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع عملية تراكم الخبرات في حركة المجتمع المعاصر إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة هي ليست في ترك العلماء مراكزهم العلمية في الوطن الأم وانتقالهم إلى مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية إذ أن مثل هذا الانتقال سيفيد حتما في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الإمام ولكن المشكلة هي في استقرار العلماء في مواطنهم الجديدة وعدم رجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأصلي.

وبذلك تصبح الهجرة خسارة وكارثة اقتصادية وتقنية فادحة على الدول النامية ومما لا شك فيه إن نظام العولمة الحالي شجع كثيرا على تنقل وهجرة العقول المفكرة من دول العالم الثالث إلى الدول الغربية الصناعية من خلال توفير العروض المالية المغرية وتسهيلات الإقامة والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات التي تحفز على الانتقال من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة ومن الملاحظ أن نظام العولمة ينفذ يوما بعد يوم بعمق العالم وبتزايد معه عمق تختلف المؤسسات العابرة للجنسيات ترانسيشنال وزيادة الطلب على الخبرات والكفاءات العلمية وتشير الإحصائيات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين الأعوام 1960–1987 شهدت هجرة أكثر من 850 ألف كفاءة من الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى الولايات المتحدة وكندا ولازال العدد في تنامي مضطرب ومن المعروف أن قانون الهجرة الأمريكي تم تعديله في عام

1965 لمنح أولوية للعقول المفكرة المهاجرة إلى الولايات المتحدة ولا زال هذا القانون يحضى برعاية الكونغرس الأمريكي حيث يتم تغييرهم من أن لأخر طبقا لاحتياجات هذه الدولة العظمى للعقول المهاجرة الأجنبية وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في الولايات المتحدة والحاصلين على شهادات جامعية في الهندسة والعلوم والذين هم من دول العالم الثالث 170 ألف شخص وبين هؤلاء عدد كبير من العلماء العرب ويستثني هذا العدد العقول المبدعة الأخرى التي تعمل في مجالات التصنيع والتدريس والطب والآداب والفنون وغيرها من المجالات العلمية والثقافية وتشير الدراسة المذكورة أيضا إلى أن مجموع عدد العاملين من أصل أجنبي في حقول البحث والتطوير في الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان في السنوات الأخيرة يقدر بحوالي 400 ألف شخص ويعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجالات البحث والتطوير العلمي والتقني في الجامعات والمصانع ومؤسسات البحث العلمي وهي مجالات متطورة تملك من الوسائل والإمكانات المادية ما يمكنها من القيام بالأبحاث العلمية المتقدمة[35].

والهجرة الخارجية في مجتمعنا على المستوى التاريخي ليست وليدة عراق عام2003. إن عمليات الهجرة الخارجية في مجتمعنا كانت تتناسب طرديا مع الظروف الداخلية للبلد فكلما ساء الوضع المعيشي والأمني كلما تصاعدت وتائر الهجرة هربا من ممارسات القمع وكبت الحريات أو طلبا للقمة عيش كريمة لكنها أخذت طابعا يختلف كل الاختلاف عما شاهدته في السنين الماضية إذ ازدادت

[35] نجاح كاظم (نزيف هجرة العقول العراقية) جريدة الصباح:
6.1.2008 www.alsabaah.com.

(ISSN : 2536 - 9555)

وأصبحت ظاهرة ملموسة بعد دخول الاحتلال الأمريكي للعراق. ويرى الباحث أسباب هجرة العراقيين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الذي طرأت على العراق التحولات السياسية من أهمها حل بعض مؤسسات الدولة. (كالجيش والأمن والمخابرات) ظهور المليشيات,الأحزاب السياسية,وقانون المسائلة واجتثاث البعث,العنف الطائفي والعنف ضد الأقليات,ظهور عمليات القتل والخطف نتيجة لغياب الأمن...الخ.

والتحولات الاجتماعية ما خلفه الاحتلال وممارسته من تأثير على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وعلى العلاقات القرابية وعلاقات المصاهرة وحصول حراك إجماعي هابط لدى البعض وصاعد لدى البعض الأخر فضلا عن بعض التغييرات القيمة مما ترتب عليه عدم قدرة بعض أفراد المجتمع على التكيف الاجتماعي مع الوضع الراهن والى هجرتهم. وأخيرا التحولات الاقتصادية كازدياد نسبة البطالة في المجتمع نتيجة لحل بعض المؤسسات أو جراء أعمال العنف أو لما تعرض له البعض من تهديد وابتزاز أو تدمير أعمالهم التجارية والصناعية فضلا عن عدم توفر سوق للعمل وعدم الاستقرار الاقتصادي وتوقف الاستثمار الاقتصادي لذوي رؤوس الأموال أو تحويله إلى الخارج خوفا من الابتزاز أو الخطف... الخ من التحولات.

حيث انهيار مؤسسات الدولة وحصول تحولات اجتماعية وقيمية واقتصادية كازدياد نسبة البطالة ولاسيما العسكريين نتيجة حل الجيش العراقي السابق وانخفاض مستوى دخل الفرد العراقي وسياسيا بانتشار مظاهر العنف والتصارع على السلطة والصراعات السياسية مما أدى إلى تفاقم الهجرة بحيث وصفتها منظمة اللاجئين العالمية بأنها (الأزمة الإنسانية الأسرع تزايدا في العالم). ولا

سيما بعد أحداث شباط عام 2006 اثر تفجير المراقد المقدسة في سامراء فقد أدى هذا إلى أثارة موجة من العنف والقتل المذهبي وزيادة عمليات الخطف والتهديد والابتزاز واغتيال العقول والعلماء والصحفيين والأطباء والمهندسين والإعلاميين وأساتذة الجامعات..الخ وهذا كله دفع بالآلاف للخروج من العراق على شكل هجرات خارجية صامتة غير مرئية عبر المنافذ المتاحة سوريا والأردن للحصول على ملجأ امن حيث دلت الإحصائيات أن 2000 عراقي كانوا يغادرون يوميا الأراضي العراقية إلى سوريا و1000 إلى الأردن إلى أن وصل عدد المهاجرين العراقيين عام 2007 في مختلف الدول4 ملايين مهاجر توزعوا غالبيتهم على دول الجوار الجغرافي لسهولة الوصول أليها بعدد1,4مليون في سوريا وبين هؤلاء مهاجرون فروا من البلاد قبل الاحتلال و750 ألف عراقي توجهوا إلى الأردن و200 ألف تقريبا إلى مصر[36].

أنهم يقتلون أساتذة الجامعة، والأكاديميين، مركزين الموت على اختصاصات معينة مثلا الفيزياء، والهندسة، والبيولوجي، والطب. ولعل أول ملاحظة يمكن تثبيتها هي أن عمليات الاغتيال متواصلة، ومتزايدة رغم أن الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، فضلاً عن منظمات وطنية، قد بذلت بعض الجهد، ولكن دون فائدة تذكر، إذ أستمر مسلسل الاغتيالات أن هذه البيانات تعني فيما تعنيه:- إن التنمية تفقد القدرات البشرية المتخصصة القادرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم برامجها المختلفة.أن معظم الذين يخطفون، ثم يعذبون ويقتلون على أساس انتماءاتهم الطائفية، هم من الشباب، وهذا يعني أن

[36]الانترنيت.(العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار):
www.balagh.com 6.1.2008 .

(ISSN : 2536 - 9555)

التنمية تخسر جانباً آخر من طاقتها البشرية. أن عمليات القتل هذه تعني باختصار إشاعة أجواء من الرعب وعدم الرضا، والميل إلى الانزواء، والشعور بالإحباط. وكل ذلك هو من عناصر البيئة غير المؤاتية للتنمية. أن عمليات القتل، تتناول، الشركات والمصانع والمعامل والأسواق، والدوائر الحكومية، والمنظمات الدولية، مما يعني هروب رؤوس الأموال الوطنية، وتخويف المستثمرين[37].

والأرقام أعلى بكثير مما أوردته منظمة الهجرة بسبب امتناع قسم من المهاجرين عن تسجيل أسمائهم في السفارة العراقية أو لدى المفوضية العليا للاجئين لأسباب أمنية هذا العدد الكبير من المهاجرين خرجوا فجأة بدون إجراء ترتيبات مسبقة أدى إلى مواجهتهم لصعوبات ومشكلات اجتماعية وأزمات اقتصادية ومخاطر جانبية غير منظورة على الأصعدة النفسية والتربوية والثقافية فضلا عن ذلك فان هجرتهم تؤدي إلى استنزاف العراق من الكفاءات العلمية وحملة الشهادات العليا والأطباء والعلماء وذوي الخبرات في مختلف الاختصاصات الذين يعملون في المصانع العراقية وما يرافقها من تبذير للثروات ورؤس الأموال والعملات الصعبة.

أخيرا إن هجرة العقول تتفاقم في المستقبل وتصبح اشد تعقيدا لسببين الأول: طبيعية نظام العولمة والقوى المحركة لها تعني الحركة في سوق عالمي واحد للبحث عن العقول والكفاءات المبدعة خصوصا في عصر المعرفة حيث تمثل المعرفة والإبداع رأس المال الحقيقي للتوظيف في الإنتاج والابتكار.الثاني:

---

[37]المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

www.unhcr.org.eg 2008 /12 /13

انخفاض نسبة الكفاءات العلمية في الدول المصنعة الغربية خصوصا بسبب انخفاض نسبة الولادة وانخفاض عدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية لملىء الشواغر وقد طورت أمريكا هذا العام قانون الهجرة لتسمح لإعداد اكبر من المواطنين غير الأمريكان والمتخصصين في العلوم والهندسة للعمل والعيش في الولايات المتحدة.

وتعاني الولايات المتحدة من ظاهرة هجرة عقول داخلية بسبب هرب الأدمغة المبدعة في أميركا من الجامعات والصناعات الحكومية للعمل في القطاع الخاص كما عبرت عنها صحيفة (نيويورك تايمز) والسبب الرئيسي كما تذكر الصحيفة هو تثمين القطاع الخاص لمهارات وكفاءات العلماء والمهندسين ودفعة مرتبات مالية أفضل بكثير مما يتقاضاه هؤلاء في المؤسسات والمنشات العامة فعلى سبيل المثال لا الحصر دخل مرتب العمل للعامل أو المهندس في العام الواحد لصناعات وادي السليكون في ولاية كاليفورنيا يعادل عموما ضعف ذاك العامل في الشركات الحكومية وتنبه الصحيفة إلى هذه الظاهرة المقلقة وتحث المسؤولين في واشنطن على وضع حل لهذه المشكلة قبل استفحالها وتقسيمها للولايات الأميركية إلى مناطق متطورة وغنية وأخرى متخلفة وفقيرة كالعراق والدول العربية. أن الهجرة المُسلّطة imminent على الناس، تُعتبر أضخم مشكلة تواجه العراق في سياق استنزاف عقوله منذ الغزو/ الاحتلال، رغم زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بحدود 70% لجذب الاختصاصيين للعمل في المؤسسات العامة من مهندسين وصناعيين ومعلمين وأساتذة وأطباء والعديد ممن تم فصلهم من وظائفهم في أعقاب الغزو. "إنه لأمر مناقض... من جهة، يعملون على بلوغ هدفهم بأخذ العراقيين إلى الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، يُعلنون رغبتهم بخلق الاستقرار

(ISSN : 2536 - 9555)

فـي العـراق وتحسين اقتصـاده وأوضـاعه. إن هـروب الكفـاءات العراقيـة سـوف لـن يساعد على تحقيق ذلك[38].

5- نقص الطاقة

تعد الطاقة من العوامل الرئيسية لقام الصناعة والتصنيع، بل يمكن الذهاب إلى ابعد من ذلك من خلال اعتبار الطاقة العصب لكل عملية تصنيع سواء أكانت عمليـة التصـنيع تجـري فـي ورشـة صـغيرة، أو مصـنع، أو حتـى مؤسسـة صـناعية كبيـرة. والكـلام عـن الطاقـة كعامـل أساسـي مـن عوامـل قيـام أي مشـروع صـناعي يعرفه المختصـون ويدركه حتـى غير المختصـون من هذا المجال، لذلك سنتناولها بشيء من التفصيل لأهميتها كتحدي يضاف إلى التحديات التي مر ذكرها والتي واجهتـه عمليـة التصـنيع فـي العـراق بعـد عـام 2003 ومـا فـارق هـذا التـاريخ مـن تداعيات وتطورات وتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية. فـي البدايـة يمكـن أن نتعـرف علـى بعـض أنـواع الطاقـة المتـوفرة والموجـودة فـي المجتمعـات الناميـة والمختلفة ولو كان حتى وجودها متذبذب ومتقطع أو قد يخضـع لاعتبارات سياسية واجتماعيـة علـى غرار الطاقـة الكهربائيـة فـي العـراق. الطاقـة أنـواع سـوف نتنـاول أنـواع عـدة مـن الطاقـة لتماسـها المباشـر أو اتصـالها بوضـع الدراسـة كالطاقـة الكهربائيـة وأنـواع الوقـود النـاتج كمشـتقات مـن الـنفط الـذي يسـتخرج مـن أراضـينا واذكـر علـى سـبيل المثـال هـذه المشـتقات، البنـزين، الغـاز، (الكيروسـين)، المـازوت (الكازوايل)، لارتباطها ارتباطا مباشرا بالصناعة والتصنيع في العراق، وهناك أنواع أخرى من الطاقة ولكنها لا توجد في مجتمعاتنا أو بلداننا ولكنها موجودة في بلدان

(38) Dr. Ismail Jalili- Plight of Iraqi Academic, Presented at the Madrid Inter. Conference on Assasination of Iraqi Academics – April-2000

متقدمة، كالمراوح الهوائية التي بدورها تولد الطاقة الكهربائية. وهناك نوع آخر للطاقة ولكنها محرمة أو ممنوعة على الكثير من الدول عدا الدول التي تسير وفق أجندة ومسار الدول الكبرى هي الطاقة النووية أو الوقود النووي وهذا الوقود أو هذه الطاقة لم تصل إلينا بعد أو لم تدخل كطاقة أو كوقود في الصناعة والتصنيع. الطاقة الكهربائية ومعضلتها في العراق أن مشكلة الكهرباء في العراق منذ عام 1991م بعد أن دمر التحالف الثلاثيني كل مرتكزات وبنى وقواعد المحطات الكهربائية تقريبا، تتبعه حصارا على المعدات التي تحاول إعادة تأهيل تلك المحطات بدعوة احتواء النظام العراقي السابق، وإلى هذه الساعة لم تتحسن انسيابية الطاقة الكهربائية، مع العلم أن الكثير من الورش الصناعية الصغيرة والمصانع الكبيرة تكاد تعتمد اعتمادا كليا على الطاقة الكهربائية لتشغيل المكائن والمصانع والمعدات. وسنذكر بعض أسباب تردي الطاقة الكهربائية في العراق إلى يومنا هذا على الرغم من مجيء المحتل وشعاراته إعادة البنية التحتية للعراق ومنها الكهرباء (دون الخوض في التفاصيل) والأسباب هي:

- **الفساد الإداري:** الناتج من المحسوبية والطائفية والمخصصة في تعيين المهندسين والمدراء والفنيين. التعامل مع شركات تجارية غير معروفة لجلب المحطات الكهربائية الرديئة وما يرافق هذه الصفقات فساد وتلاعب. نقص الوقود أصلا الذي يغذي محطات توليد الكهرباء كالغاز لمحطات التوليد الغازية والكازوايل (المازوت) في المحطات التي تحتاج لهذا النوع من الوقود.ضعف وقدم الشبكات الخاصة بتوزيع الطاقة الكهربائية كذلك التجاوزات على هذه الشبكات.العامل السياسي، حيث تعتبر الطاقة الكهربائية وسيلة ضغط وعقوبة بيد السلطة على الشعب. والوقود الناتج

(ISSN : 2536 - 9555)

من المشتقات النفطية لم يعد مخفيا أن ثروة العراق النفطية تعتبر من أضخم الثروات الطبيعية على مستوى العالم وليس على المستوى الإقليمي كما يتصور البعض. إلا أن العراق يعيش أزمة حقيقية تتمثل بشحت هذه المحروقات والمنتجات النفطية ونقص حاد في توفيرها، سواء للمصانع والورش، أو للمواطنين للاستخدامات المنزلية والحياتية وبثبوت السياسة النفطية الكثير من الغموض، خصوصا بعد احتلال العراق فبعد أن كان العراق ومصافيه النفطية تنتج من مشتقاته (البنزين، الكازاويل وغيرها) يسد الحاجة أو يزيد، إلا إننا نرى بعد احتلال العراق وانهيار مؤسساته، اخذ العراق يستورد المحروقات بكميات وأرقام كبيرة من الدول المجاورة، مثل: إيران وتركيا وسوريا على العكس من السابق كانت تهرب إلى هذه الدول لبخس ثمنها في البلد. وتشير اغلب وسائل الإعلام والساسة* إلى الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المتدني وهي: تصريحات الكثير من المسؤولين السياسيين والمختصين بهذا المجال عن سيطرة عصابات أو مليشيات أو مافيات على الكثير من المصافي، بل حتى سيطرتها على عمليات تهريب واسعة للنفط الخام. قدم وسائل الاستخراج والمعدات المستخدمة بسبب الحصار الاقتصادي الذي عاشه القطاع النفطي سابقا. ضعف وعدم كفاءة المصافي ونقص الطاقة التي تغذي هذه المصافي ونقصد الطاقة الكهربائية. والملفت للنظر وجود مشكلات مزدوجة في هذا الموضوع بالذات حيث نجد نقص الطاقة التي تغذي محطات توليد الكهرباء من وقود نفطي، وبالمقابل وجود نفس النقص بالنسبة لحقول ومصافي النفط، التي تعاني من شحت أو نقص حاد للطاقة الكهربائية

التي تحتاجها لتشغيل معداتها. بالإضافة إلى قدم شبكة الأنابيب الناقلة للنفط إلى المصافي، وعدم أهليتها لقدمها، وعدم إدامتها بصورة دورية، أضف إلى ذلك عمليات التجاوزات والتخريب التي تطال هذه الأنابيب، بالإضافة إلى العامل السياسي الذي ربط مستقبل العراق بصندوق النقد الدولي، الذي اشترط رفع أسعار المحروقات مقابل إعطاء القروض الأزمة لميزانية الدولة العراقية. كل هذه الأسباب أدت إلى شحت ونقص حاد في إمدادات الطاقة للمصانع والورش والمؤسسات الصناعية والذي أدى بدوره إلى تخلف الصناعة في العراق أو ارتفاع سعر المنتج الصناعي المحلي، بالنظر لارتفاع سعر الكلفة من ارتفاع سعر الوقود وأنواع الطاقة مقابل إغراق العراق وفتح حدوده بصورة غير مدروسة أمام المنتجات الصناعية العالمية، وبلا رقابة أو ضرائب كمركبة من اجل حماية المنتج الصناعي العراق.

ويمكن درج التوصيات والمعالجات للبحث بالنقاط الآتية :-

1- جذب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن تساهم في تقدم الصناعة والتصنيع.

2- توفير الطاقة الوطنية الرخيصة وبشكل مستمر من اجل عدم تشغيل المولدات التابعة للمصنع التي تحتاج إلى وقود وإدامة وصيانة ومبالغ إضافية تضاف إلى أعباء العملية الإنتاجية للمصنع

3- تجهيز المصنع بأجهزة حديثة ومتطورة لكون اغلب الماكينات قديمة والكثير منها أصابته الأعطال والدمار نتيجة القصف الجوي أثناء الحرب وتم إعادة تشغيلها ولكن ليس بنفس الكفاءة وعليه يجب تغييرها.

(ISSN : 2536 - 9555)

4- القضاء على الفساد الإداري والمالي من خلال الرقابة الإدارية والمالية. وعدم التسامح والتهاون في مقاومة الفساد الإداري والمالي. فعليه وضع أحكام وقوانين شديدة وصارمة لمقاضاة الفاسدين للحد من هذه الظاهرة المعوقة للصناعة والتصنيع وهدر المال العام.

5- تنشيط الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات الصناعية.

6- على الدولة مسؤولية حماية المؤسسات الصناعية الحكومية والخاصة من العصابات والمليشيات من السرقة والابتزاز والقتل والتهجير.

7- توفير الملكات البشرية الماهرة والمدربة من خلال الدولة التي تتولى عملية إعداد الكوادر البشرية وتدريبها وتهيئتها لتبوء الإعمال والمهن الاختصاصية التي يحتاجها التصنيع

8- كذلك حث الدولة على عودة الكفاءات العلمية والفنية والأيدي العاملة الماهرة إلى البلد من خلال تقديم التسهيلات والإغراءات المادية والمعنوية لهم.

9- تهيئة المواد الأولية التي تحتاجها إليها الصناعة سواء كانت هذه المواد معدنية أم زراعية. أو يمكن استيرادها من الدول العربية إذا كانت تتوفر لديها هذه الموارد، أو من الدول الصديقة بأسعار معقولة لا تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج فتنعكس على المستهلك.

10- ضرورة معالجة مشكلة النقل والمواصلات التي تواجه الصناعة في العراق ذلك إن الصناعة تحتاج إلى شبكة من الطرق البرية والمائية التي

تربط بين الموانئ والمؤسسات الإنتاجية أو تربط بين المؤسسات الإنتاجية والأسواق التجارية.

11- ضرورة توفير الطاقة بأنواعها المختلفة بشكل مستمر وبأسعار زهيدة ومدعومة (بسعر منخفض) من قبل الدولة لأنها من العوامل الرئيسة لقيام الصناعة والتصنيع.

12- استخدام ونقل التكنولوجية الحديثة المتطورة من الخارج.

13- إن الاستثمارات الأجنبية هي الطريقة الوحيدة المتاحة حاليا للنهوض بواقع الصناعة وتساعد في إيجاد صناعة متطورة بإمكانها منافسة المنتجات المستوردة التي أغرقت الأسواق المحلية .

14- حماية الصناعة الوطنية والتشجيع من خلال فرض قيود وضرائب ورسوم كمركبة على البضائع المستوردة.

15- أخيرا فالعراق اليوم بحاجة ماسة لعودة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية للمساهمة في نهضة وبناء وتقدم البلاد في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والصناعية والتربوية... وخير مثال على ذلك عودة الكفاءات العلمية المهاجرة من العلماء المؤهلين تأهيلا عاليا والذين غادروا الصين (التجربة الصينية) في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متردية وبعد عودتهم من الولايات المتحدة وهم يحملون من الخبرات والمهارات التي أسهمت في بناء ونهضة الصين صناعيا وتقنيا وتربويا حتى احتلت مكانة مرموقة بين البلدان الصناعية المتقدمة.

(ISSN : 2536 - 9555)

المراجع

(1) زكريا داوود.www.alwihdah.com 2003 .

(2) حمدان رمضان (معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي) وقائع المؤتمر الرابع جامعة الموصل، الآداب ،2007، ص34.

(3) حمدان رمضان محمد (المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي)، جامعة الموصل، مجلة آداب الرافدين، 1999ص14.

(4)Hans Borsch , A geography OF World Economy Van No strand Reinhold Company , London 1974 second ed , p.138

(5) مجموعة من الأساتذة السوفييت:(مشكلات التصنيع في البلدان النامية) موسكو دار التقدم , 1974 ,ص3.

(6) عبدالطيف حميد العاني (مشكلات التصنيع في العراق وكيفية موجهتها) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1994.

(7) الدكتور حسن الساعاتي: معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية وبخاصة في مصر، من بحوث ندوة وتطبيق.

(8). د.كامل جاسم المراياتي (مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي) بيت الحكمة, سلسلة المائدة الحرة ,العدد7 ,لسنة 1997 ص7

(9) راجع الآيات القرآنية.النحل112,البقرة155,النساء83,آل عمران97 وغيرها

(10) عبد السلام إبراهيم البغدادي (مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي),وزارة الثقافة والإعلام, بغداد,1995 ص23.

(11) ثـامر كامـل ,(دراسـة فـي الأمـن الخـارجي العراقـي) وزارة الثقافـة والإعلام,بغداد,1995 ص28

(12) هـاني احمـد يـونس, (الانعكاسـات الاجتماعيـة للمجمعـات السـكنية التابعـة للمصانع) المصدر السابق، ص141

(14) UNDP- The Human Security Framework and National Human Development Reports- Man-2006-p.4.

(13) د. خليل محمد وم.عماد إسماعيل(مظاهرا لسلوك ألانحرافي أبان الاحتلال الأمريكـي) مجلـة آداب الرافـدين. جامعـة الموصـل كليـة الآداب العـدد 47/ 4 لسنة 2007 ،ص2.

(14) ربـاح مجيـد إلهيتـي. (الآثـار الاجتماعيـة لانهيـار سـلطة العـراق) أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة قسـم الاجتمـاع كليـة الآداب جامعـة بغـداد 2005 ص195-198.

(15) محمـد عبـد الشـفيع. (قضـية التصـنيع فـي إطـار النظـام الاقتصـادي العالمي),مصدر سابق ,ص 33.

(16) د.محمد الحسيني وزملاءه:(دراسات في التنمية الاجتماعية),ط 3 القاهرة، 1977 ص166

(17) د.إحسان محمد الحسن(:مظاهر التخلف وأسبابه في المجتمع العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين) ,مجلة دراسات عربية العدد الأول,تشرين الثاني1989 ص 36,37.

(18) د.محمد الحسيني وزملائه، مصدر سابق ،ص 166 -168.

(ISSN : 2536 - 9555)

(19) المصدر السابق نفسه، ص 149 . 159.

(20) اندرويبستر، (مدخل لسوسيولوجي التنمية)، ترجمة حميد يوسف مراجعة قيس ألنوري , بغداد, دار الشؤون الثقافية العامة 1996، ص 97ـ109 بتصرف.

(21) عبد اللطيف عبد الحميد العاني. المصدر السابق ص116–117.

(22) عبد الفضيل محمود(الفساد وتداعياته في الوطن العربي) بحث منشور في مجلة المستقبل العربي العدد 243 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999ص 5.

(23) د. حسن أبو حمود الفساد ومنعكسا ته الاقتصادية والاجتماعية/بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(18)العدد الاول2002مطابع دار البعث نقلا عن مصطفى كامل السيد–الفساد والتنمية مركز ودراسات وبحوث الدول النامية–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام1999 ص8.

(24) د. علي الدين هلال ,(مفهوم الفساد السياسي) بحث منشور في المجلة الجنائية القومية في المجلد28العدد2 المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية –القاهرة 1985م ص10

(25) جلال عبد الله معوض. (الفساد السياسي في الدولة النامية) بحث منشور في مجلة دراسات عربية–المجلد3. العدد4 معهد الدراسات– بيروت 1987, ص4.

(26) د نوزاد عبد الرحمن الهيثي. (الفساد والتنمية.والتحدي والاستجابة)–بحث منشور في مجلة الإداري السنة23 العدد86 – مسقط سبتمبر 2001م– ص81

(27) سوزان – روز اكرمان (الفاسد والحكم الأسباب والعواقب والإصلاح) – ترجمة فؤاد سروجي المملكة الأردنية الهاشمية عمان2003م – المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع. ص153

(28) د. خليل محمد و.عماد إسماعيل(مظاهرا لسلوك ألانحرافي أبان الاحتلال الأمريكي) مجلة آداب الرافدين. جامعة الموصل كلية الآداب العدد4/47 لسنة2007 ص24–22.

(29) د. خليل محمد وعماد إسماعيل, المصدر السابق ص24.

(30) انظر: خلاصة التقرير والاتهامات في: جريدة الصباح الجديد– العدد (615) في 25/ حزيران/ 2006.

(31) جلال عبد الله معوض (الفساد السياسي في الدول النامية)– بحث منشور في مجلة دراسات عربية – المجلد(3)–العدد(4)معهد دراسات بيروت1997 م ص 4–6

(32) ابن منظور(لسان العرب) الجزء السابع الدار المصرية للتأليف والترجمة 711هـ بدون تاريخ

(33) احمد زكي بدوي (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية) مكتبة لبنان, بيروت 1976

(ISSN : 2536 - 9555)

(34) نجاح كاظم (نزيف هجرة العقول العراقية) جريدة الصباح

6.1.2008www.alsabaah.com

(35) الانترنيت.(العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار).

com www.balagh 6.1.2008

(36) المفوضـــــية الســـــامية للأمـــــم المتحـــــدة لشـــــؤون اللاجئـــــين

unhcr2008/12/13www.unhcr.org.eg

(37) Dr. Ismail Jalili- Plight of Iraqi Academic, Presented at the Madrid Inter. Conference on Assasination of Iraqi Academics – April-2000

(38) نجاح كاظم (نزيف هجرة العقول العراقية) جريدة الصباح

6.1.2008www.alsabaah.com

(39) نقلا عن وسائل الإعلام: القنوات الفضائية العراقية وبتصرف.

(40) لقاء مع مدير نفطنينوى (عين زالة).